جامعة بونعامة الجيلالي خميس مليانة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
السنة الجامعية: 2022/2021

المقياس: التنمية المستدامة ومكافحة الفساد
السنة الثانية ليسانس جذع مشترك

أستاذ المقياس: موساوي عبد الرحمان
ملخص المحاضرات:

---

**مجموع ملخصات محاضرات التنمية المستدامة ومكافحة الفساد**

**ملخص المحاضرة الاولى والثانية**

**التنمية مضامين وإشكاليات:**

باعتبار أن التنمية هي حصيلة جهد فكري طويل، لذا فقد مر الفكر التنموي بتحولات كبيرة استوعبت فيها النجاحات والفشل، وهذه التحولات طرحت بدورها مفاهيمها الخاصة مثلما طرحت مجموعة سياسات واستراتيجيات وصولا إلى مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة، وسنحاول فيما يأتي سرد التطور التاريخي الذي شهده مفهوم التنمية .

**-المضامين الاقتصادية للتنمية :**

لقد ساد في الخمسينيات من القرن الماضي النموذج الاقتصادي المتمحور حول تكوين رأس المال كأحد عناصر الإنتاج، والقائل بأن عمليات التنمية تحتاج أساسا إلى التمويل الخارجي، وأنه من شأن تراكم رأس المال المستمر أن ينعكس "عاجلا" أم "آجلا" على مختلف الفئات الاجتماعية، وبهذا ارتبطت نظريات التنمية ومقارباتها التنموية بنماذج النمو الاقتصادي التي كانت تركز على أحد عناصر الإنتاج وهو "رأس المال"، بينما العمل لا يشكل عنصرا مفيدا، حيث تميزت هذه النماذج بأنها ديناميي، بمعنى أن ناتج فترة معينة يحدد حركة المتغيرات في الفترة التالية، وذلك لاعتبار أن رأس المال هو العنصر الذي يتم إنتاجه، و الذي يدخل في نفس الوقت في إنتاج المنتجات الأخرى بما فيها رأس المال نفسه. فساد التفكير خلال هذه الفترة بأن التنمية تحتاج إلى تمويل ضخم للموارد من الخارج، وهو ما ينطبق على الدول المتقدمة التي كانت مصابة بنقص فادح في الموارد بسبب الحروب العالمية التي دمرت معظم مرافقها . أما في فترة الستينيات فقد ساد الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي يعد الأساس الذي يمكن أن يعول عليه لتحقيق التنمية الاقتصادية باعتقاد أن النمو الاقتصادي سينعكس تلقائيا على الفقراء بمزايا غير مباشرة تمكنهم من الخروج من دائرة الفقر والتخلف. لقد خاب ظن دول العالم الثالث عندما اعتقدت أن هذه الاستثمارات وتراكم الثروة المحققة منها سوف تنتشر وتتساقط وتتوزع بطريقة آلية فتصل بالتالي إلى المجموعات الأفقر من السكان في المجتمع، وأن هذه الفئات سوف تستفيد من منافع النمو الاقتصادي بطريق غير مباشر، فالتنمية المتمحورة حول الأهداف السلعية الاقتصادية والنقدية، وما ارتبط بها من مفاهيم وسياسات واستراتيجيات لم تحقق ما كان مرجوا منها من تحسين في أحوال الناس، إذ ثبت أن أوضاع الفقراء لا تتحسن بطريقة تلقائية بمجرد زيادة لاستثمارات بل يتطلب ذلك سياسات واجراءات مباشرة للهجوم على الفقر والحصول على المعونات الأجنبية والتكنولوجيا، وتوسيع فرص العمل وتمكين ذوي الدخول المنخفضة من الحصول على حاجاتهم الأساسية، وتحول الاهتمام من النمو الاقتصادي إلى قضايا التفاوت والعدالة في التوزيع، وتم صقل مفهوم أوسع للتنمية قلص من هيمنة العنصر الاقتصادي وأبرز الجوانب الهيكلية والثقافية والسياسية للتنمية.

وشهدت فترة السبعينيات مولد نهج الاحتياجات الأساسية للتنمية الذي طرحته وطورته منظمة العمل الدولية، ويمثل العنصر الأساسي لهذا النهج، ضرورة اضطلاع الحكومات بدور الموارد في الخدمات الأساسية، فعملت السياسة الاقتصادية على التحيز إلى البيئة الاجتماعية ممثلة في الفقراء بإعادة توزيع الدخل والأصول الإنتاجية لصالح المجموعات الأكثر فقرا، وايجاد مناصب عمل وانجازات لاشباع **الحاجات الأساسية** وتعزيز الرعاية الصحية والتعليم مع تجاهل الحقوق المدنية والسياسية فالفكر التنموي خلال هذه الفترة عالج قضيتين مهمتين :الأولى تتعلق بعدالة توزيع الدخل، وظاهرة الفقر، والثانية ترتبط بأهمية تأمين "الحاجات الأساسية" لأفراد المجتمع عامة، ولقد لاقت هاتين المسألتين دعما قويا من خلال تبنيها من قبل منظمة العمل الدولية والبنك الدولي، وذلك لاقتناعها بفكرة أن البشر هم هدف التنمية، غير أن الأمر ظل مقتصرا على توزيع الثمار المادية للتنمية دون التطرق إلى النواحي السياسية والثقافية.

**البعد الإنساني للتنمية:**

نتيجة للانعكاسات السلبية التي خلفتها برامج التصحيح الهيكلي، ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت إيجاد حلو ل للنهوض بمستوى التنمية من جديد، ولعل من أبرز هذه الإسهامات، ما جاء به "أمارتيا كومار سن AMARTYA SEN KUMAR الذي ركز في العديد من اهتماماته الفكرية على تطوير المفهوم الاقتصادي للعلاقة بين السلع المنتجة و الإنسان، وانتقد ثلاثة مفاهيم تقليدية للتنمية:

-التوسع في إنتاج البضائع و الخدمات

-الازدياد في المنافع.

-تلبية الحاجات الأساسية.

-وطرح في مقابل ذلك مفهوم الاستحقاقات والقدرات، فالتنمية حسب "سن " ينبغي أن تعنى بما يستطيع الناس أن يفعلوه أو يمتنعوا عن فعله، و بعبارات "كارل ماركس " أن يتم استبدال سيطرة الظروف والحظوظ على الإنسان بسيطرة الإنسان عل الظروف و الحظوظ .

-ونال مفهوم التنمية البشرية مكانته في نطاق الفكر الإسلامي، فمن سمات العمل التنموي الإسلامي العناية الشاملة بالإنسان من ولادته إلى نهاية حياته، على أن لا تقتصر العناية على جانب واحد من جوانب شخصية الفرد و لكن العناية بجسمه وقلبه وعقله وحسه ووجدانه وضميره. وهناك ثلاث خيارات أساسية هي : أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من الأمراض، أن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة ، ثم تتسع إلى خيارات أخرى بعد ذلك لتشمل الحريات السياسية والإقتصادية والاجتماعية، توفير فرص الخلق والإبداع، الاحترام الذاتي الشخصي، التمتع بحقوق الإنسان المكفولة، وهذه الخيارات قد تكون مطلقة ويمكن أن تتغير مع مرور الوقت. الإنمائي ينظر للتنمية البشرية "على أنها عملية متوازنة وديناميةتتضمن ثلاثة أبعاد أساسية هي:

1 **تأهيل وتكوين وصقل القدرات البشرية:** فالأفراد يولدون متساويين نسبيا في القدرات، إلا أن هذه القدرات تصقل أو تهدر وفقا لمستوى التأهيل من خلال التعليم ،التدريب، التنشئة الاجتماعية.

2 **توظيف واستغلال القدرات البشرية في التنمية الاقتصادية والسياسية ، والمجتمعية .**

3 **تتعلق بمستوى رفاهة المجتمع.**

**البعد البيئي للتنمية:**

يواجه العالم منذ بضعة عقود موقفا صعبا لم يسبق له مواجهته، حيث تعاني الطبيعة على كوكب الأرض من التدهور بفعل النشاطات الإنسانية المتعاظمة، ويعاني البشر من صعوبات وعجز في تلبية مطالبهم من الاحتياجات الضرورية، في مقابل تردي متزايد لإطار معيشتهم، لذلك ارتبطت قضايا البيئة ارتباطا وثيقا بقضايا البشر ومشاكلهم من حروب وفقر وزيادة السكان ونقص الوعي الذي أدى إلى ظهور العديد من المشاكل كالتصحر، انتشار مظاهر التلوث، واضمحلال طبقة الأوزون،...

إن البعد البيئي يحرص على الإنصاف بين متطلبات الجيل الحاضر ومتطلبات الأجيال القادمة، وهو ما أدى إلى تعميق فكرة الاستدامة في التنمية الإنسانية، و التي تعني ألا تقتصر قابلية الاستمرار في التحسن على الجيل الحالي من المواطنين في فترة زمنية معينة، بل لابد من مراعاة التحسن على الأفق الزمني البعيد، وعلى حالة الحياة للأجيال المتعاقبة، وما يضمن لها الشروط المناسبة لحياتها، و ما ينتج عن ذلك من تنمية قدراتها المتنوعة و الانتفاع الأمثل بها.

ويعود ظهور مفهوم التنمية المستدامة إلى مؤتمر استوكهولم سنة 1972م حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المتحدة، الذي ناقش للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، إلا أن هذا المفهوم ظل غامضا خلال عقد السبعينيات، حيث اقتصر على الندوات العلمية المغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفا مقبولا لهذا المفهوم واجابة مقنعة للتساؤلات حول إن كان بالإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة لا تضع قيودا على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاقتصادي . لقد عاد مصطلح التنمية المستدامة إلى الوجود بعد مرور أكثر من عشر سنوات من طرف وزيرة البيئة النرويجية السابقة "بريند طلاند Gro Harlem Brundtland"عام 1987 عندما قدمت تقريرها كرئيسة للجنة البيئة والتنمية التي أنشأتها الأمم المتحدة، موضحة في تقريرها أن الأنماط المعمول بها في دول الشمال والجنوب لا تحتوي على شر ط الاستدامة، وأنها حتى و إن كانت تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر فإنها عاجزة و ضارة بمقاييس المستقبل. وبعد خمس سنوات، تبنت الأمم المتحدة مؤتمرا عالميا حول البيئة و التنمية سمي ب "قمة الأرض " المنعقد ما بين 3 و14 جوان 1992 بمدينة "ريو ديجانيرو البرازيلية "والذي كان يهدف إلى وضع أسس بيئية للتعاون بين الدول النامية والدول المتقدمة، انبثقت عنه وثيقتين هما "إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1"و"جدول أعمال القرن 21 " ومنذ ذلك الحين أصبحت الاستدامة في التنمية شعارا دوليا.

**أبعاد التنمية المستدامة:**

وهي متعددة تتداخل وتتفاعل فيما من خلال ما سبق يلاحظ أن التنمية الإنسانية المستديمة تتضمن أبعادا بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، وهي:

1 **الأبعاد الاقتصادية** و تتضمن :

-ضمان حق حصول الأفراد على الموارد الطبيعية؛

-إيقاف تبديد الموارد؛

-مدى مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث البيئي و معالجته .

2 الأبعاد البشرية: و تشمل:

ايقاف إتلاف التربة والاستعمال الرشيد للمبيدات، ومنع تدمير الغطاء النباتي والمصايد.

-حماية الموارد الطبيعية.

-صيانة المياه.

-تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية.

-حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

3 الأبعاد التكنولوجية:

-استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية.

-الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

-المحروقات والاحتباس الحراري.

-الحد من انبعاث الغازات.

-الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون.

**ملخص المحاضرة الثالثة والرابعة**

**الفساد : مفهوم, انواع ومستويات.**

**1مفهوم الفساد: التعريف والأسباب:**

إن تحديد مفهوم الفساد يتطلب منا بادئا تعريفه والوقوف على ماهيته، والتعرف على الأسباب التي أدت الى قيام هذه الظاهرة.

**1-1-تعريف الفساد :**

يعتبر مصطلح الفساد إحدى المفردات الأكثر تداولا للعديد من السلوكيات والاستعمالات ويظهر هذا التعدد في استعمال المفردة للاختلاف اللغوي لها في الغربية واللغات الاجنبية، وسنقف على الدلالات اللغوية والاصطلاحية لمفردة الفساد.

**أ-التعريف اللغوي لمصطلح الفساد :**

الفساد في معجم اللغة العربية كلمة مشتقة من الفعل الثلاثي (فسد) أي ضد (صلح)، و(الفساد) لغة يعني أيضا البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، والفساد في الشريعة الإسلامية يستمد معانيه من القرآن الكريم التي تناولته في أكثر من الخمسين آية، والتي استخدمت لوصف أي سلوك منحرف ومحرم وغير صالح، فكلمة فساد في اللغة العربية استعملت تارة بمعنى الابطال، ومرة بمعنى إصابة الشئ بالعطب، ومرة بمعنى الاضطراب والخلل ومرة بمعنى الحاق الضرر في اللغة الإنجليزية، فكلمة الفسادCorruption أصلها لاتيني مشتقة من الفعل Rumpere أي كسر شيء ما، وكثيرا ما يقترن هذا المصطلح في الإنجليزية بالرشوة Bribery، والجريمة المنظمةOrganised Crime ، لتحمل الكلمة معنى تحول الشئ من حالة صحية الى حالة غير صحية وفي اللغة الفرنسية، فقد وردت الكلمة بمعنى سوء وتدهور الأوضاع وتفسخ Pourrissement، والاتلاف والتخريب. Sabotage ورغم تعدد المعاني والمرادفات اللغوية، إلا أن كلمة "فساد" تشمل كل فعل منحرف عن الأصل .

**ب-التعريف الاصطلاحي للفساد :**

تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف جامع للفساد، إذ يختلف تعريفه حسب زمان ومكان استخدامه، وحسب التوجهات الفكرية لمعرفيه، ويمكن أن نعرض بعض التعريفات المقدمة للفساد التي نوردها فيما يلي:

**التعريفات المؤسساتية:** نأخذ على سبيل المثال لا الحصر: تعريف البنك الدولي :الفساد هو "الاستغلال السيئ للوظيفة العامة الرسمية من أجل تحقيق المصلحة الخاصة"، ويندرج تحت الاستغلال السيئ ما يلي: العمولات، الرشاوى، تحويل الأموال، الوساطة، المحسوبية في تقلد الوظائف العامة، التهرب الضريبي، تضخيم الفواتير، الغش الجمركي، إفشاء أسرار العقود والصفقات.

**تعريف هيئة الأمم المتحدة:**

اختارت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003 عرف الفساد تعريفا فلسفيا أو وصفيا انصرفت إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى الحالات التي يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع ومن ثم القيام بتجريم هذه الممارسات وهي الرشوة بجميع وجوهها وفي القطاعين العام والخاص والاختلاس بجميع وجوهه والمتاجرة بالنقود واستغلال الوظيفة وتبييض الأموال والثراء غير المشروع وغيرها من أوجه الفساد الأخرى. تعريف منظمة الشفافية الدولية :الفساد هو"كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته.

**التعريفات الأكاديمية:**

- في أدبيات علم الاقتصاد
- في أدبيات علم الاجتماع
- في أدبيات القانون
- في أدبيات علم السياسة

**أسباب الفساد:**

تتباين أسباب الفساد بتباين ثقافات المجتمعات، كما تختلف في الأهمية من مجتمع لآخر، فما قد يكون سببا رئيسيا في مجتمع ما قد يكون سببا ثانويا في مجتمع آخر، و لعل أبرزها ما يلي:

- الاستبداد السياسي Despotisme politique :إن الاستبداد السياسي كظاهرة اجتماعية سياسية ثمرة مجموعة مركبة من القوى والبواعث المختلفة في طبيعتها والمتقاربة في درجة تأثيرها، المتشكلة بظروف المكان والزمان، فالاستبداد السياسي تحكمه مجموعة متشابكة من الأسباب والظروف
- الجهل و نقص المعرفة بالحقوق الفردية، وبالطرق القانونية للحصول عليها.
- الفقر وما تفرضه الحاجة المادية الى التحايل و اتباع الطرق اللامشروعة في الحصول على الاكتفاء المادي .
- ضعف مؤسسات الدولة الرقابية و عدم استقلاليتها
- ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وعدم اتخاذ إجراءات ردعية ضد من ثبت في حقهم الفساد بسبب انغماسها في الفساد أو انغماس بعض عناصرها، ما يعطي الأمان للمفسدين ويشجعهم على ذلك .
- التحول السريع وغير المخطط في المنظومة الاقتصادية والسياسية للدول وعدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل .
- تدني رواتب العاملين في القطاع العام ارتفاع مستوى المعيشة مما يؤدي ببعض العالمين إلى البحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة .
- غياب وضبابية قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص، وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد .
- غياب الشفافية وتقويض حرية الإعلام وعدم السماح للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.

**أنواع الفساد:**

تختلف أنواع الفساد باختلاف معايير التصنيف، والتي منها:

**1 من حيث المستوى :**

أ-**الفساد الأكبر**: (Grand Corruption (أو فساد القمة و هو الفساد الذي يرتكبه رؤساء الـدول والحكومات والوزراء ومن في حكمهم وأساسه الجشع و أن السياسيين هم أكثر فساد من كبار الموظفين و موظفو الدواوين الأعلى مركز وظيفي أكثر فسادا من الآخرين كما أن رئيس الدولة أو القائد الأعلى يفوق الجميع فسادا، و هذا النمط من الفساد لا يكون متعارضا بالضرورة مع الاستقرار السياسي، ومن أمثلته: الصفقات المشبهة، الرشاوي، استغلال الموارد العمومية، تهريب الأموال وتبييضها،.

ب- **الفساد الأصغر**: (Petty Corruption ( وهو فساد الموظفين في القطاعات المختلفة وأساسه الحاجة الاقتصادية و يحدث عادة عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب رشوة أو ابتزاز لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغـلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بسرقة و اختلاس أموال الدولة مباشرة، أو التغاضي عن اجراء معين مقابل مكسب مادي أو معنوي، او الوساطات وغيرها من الأشكال الأخرى.

**2- من حيث النطاق الجغرافي** نقسم الفساد الى:

أ-**الفساد الدولي**: تأخذ ظاهرة الفساد أبعادا واسعة وكبيرة وتصل إلى نطاق عالمي وتتجاوز حدود الدولة القطرية وذلك في اطار الاقتصاد الحر، وما يفرضه من علاقات ترابط بين الشركات المحلية والدولية بالدولة و القيادة السياسية بشكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الحجز بينها لهذا فهو الأخطر، ولقد أشار تقرير منظمة الشفافية العالمية إلى أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس أعمالا غير مشروعة تليها الشركات الفرنسية، والصينية والألمانية و أن جيشا كبيرا من كبار الموظفين في أكثر من 136 دولة يتقاضون مرتبات منتظمة مقابل تقديم خدمات لتلك الشركات. لقد احتل قطاع المقاولات وصناعة الأسلحة في الدول الكبرى على سبيل المثال رأس القائمة من حيث كونها أكثر فروع النشاط الاقتصادي التي تنشط في مجال تقديم الرشاوى إلى المسئولين الحكوميين في الدول النامية لخدمة مصالحهم.

ب-الفساد المحلي: يقصد به ما يوجد من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد، و لا ينأى عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع عادة ممن لا يرتبطون بمخالفاتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى، ولا يزال هذا الفساد الأكثر انتشارا في المجتمعات ويتمثل أساسا في استغلال الوظيفة.

ث-لأغراض شخصية والرشـــوة والمحسوبية واستغلال النفوذ

**2 من حيث المجالات:**

أ- **الفساد السياسي**: ويتعلق بمجمل الانحرافات السياسية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي في الدولة.

ب-**الفساد** المالي: وهو مخالفة القواعد و الأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة ومظاهر الفساد المالي تتمثل في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي والمحاباة و المحسوبية في التعيينات في الوظائف.

ت-**الفساد الإداري**: ويعبر عن الانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية ومجموع المخالفات التي تصدر عن الموظف العام المتمثلة في عدم احترام أوقات ومواعيد العمل وتمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار والتراخي والتكاسل والامتناع عن أداء العمل وعدم تحمل المسؤولية وافشاء أسرار الوظيفة، فهو مجموعة الأعمال المخالفة للقوانين والهادفة إلى التأثير بسير الإدارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو الانتفاع غير المباشر.

ث-**الفساد الأخلاقي**: والمتمثل في مجمل الانحرافات الأخلاقية و السلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في مكان العمل أو الجمع بين الوظيفة و أعمالمخلة بالحياء في مكان العمل أو الجمع بين الوظيفة و أعمال أخرى دون إذن إدارته و استغلال السلطة لتحقيق مآرب شخصية على حساب المصلحة العامة.

**3- أشكال الفساد**: تتجلى ظاهرة الفساد بمجموعة من السلوكات التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة، وبالرغم من التشابه أحيانا والتداخل فيما بينها إلا أنه يمكن إجمالها كما يلي:

-المحسوبية والرشوة والمحاباة والواسطة. ونهب المال العام. والابتزاز والجريمة المنظمة.

**4- آثار الفساد:**

للفساد نتائج مكلفة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ويمكن إجمال هذه النتائج على النحو الآتي:

أ- أثر الفساد اجتماعيا تؤدي ظاهرة الفساد إلى خلل في منظومة القيم الأخلاقية وتزايد الشعور بالإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة بأنو اعها كرد فعل لانهيار القيم و عدم تكافؤ الفرص وكطريقة لاشباع حاجات الناس.

ب- أثر الفساد على التنمية الاقتصادية: يؤدي الفساد إلى تأثير كبير على الحياة الاقتصادية منها : -الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة و التي تشكل إحدى الشروط الأساسية لجلب الاستثمارات التي تحتاجها الدولة سواء الدولية أو المحلية على حد سواء مما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل وانتشار البطالة و الفقر.

ث-هدر الموارد بسبب تضارب المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة والتي تكلف الخزينة العامة أموال طائلة بالإضافة الى سوء توزيع الموارد في غير الوجه المخصوص لها؛ الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية كنتيجة لسوء سمعة بيئة الأعمال؛

ج-هجرة الكفاءات الاقتصادية نتيجة عدم التقدير وانتشار المحسوبية و المحاباة في التوظيف. ج- أثر الفساد على النظام السياسي:

للفساد آثار سلبية على النظام السياسي سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته و ذلك كما يلي:

- يضعف الفساد قدر ة النظام السياسي على احترام الحقوق الأساسية للمواطنين وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام وحق العمل والحق في الملكية...

-وهو ما يحد من شفافية ومصداقية النظام وانفتاحه وشرعيته. يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية، خاصة في شكله المتعلق بالزبونية السياسية والفساد الحزبي وهو ما يبرز بشكل واضح في المواعيد الانتخابية .

-إضعاف مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ما يؤدي الى تغييب الممارسة الديمقراطية .

يؤدي إلى بروز فئة من المفسدين في النظام السياسي القائم تكون بمثابة قدوة لفئة أخرى في نظام سياسي لاحق، كما تعمل هذه الفئة على خلق ثقافة الترهيب والتخويف بين افراد المجتمع لضمان استمراريتها وبقائها.

**ملخص المحاضرة الخامسة والسادسة**

**آليات مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة:**

أضحت ظاهرة الفساد من أكثر التحديات التي تعيق الدول والشعوب في بلوغ أهداف التنمية، بل وساعدت على انتاج التخلف من جديد وتعميق الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، كما أن مسألة التنمية لا تختص بها دو لة بعينها بل هي مسألة عالمية تختزل فيها الحدود السياسية ما يفرض التعاون بين مختلف الفواعل لتجاوز تلك العراقيل وصياغة رؤية استراتيجية تنموية مشتركة تستجيب لطموحات كل الشعوب، وسنعمد في هذا الجزء من الدراسة الى التطرق الى أهم الآليات لمكافحة الفساد وتحقيق التنمية.

**الآليات السياسية:**

تتعدد الآليات السياسيات وتختلف درجة أهميتها من مجتمع لآخر حسب درجة الفساد ومؤشر التنمية في كل مجتمع، وعموما يمكن ذكر أهما فيما يأتي:

- الحكم الراشد كنموذج في الحكم والإدارة
- مبدأ الفصل بين السلطات
- تفعيل منظمات المجتمع المدني

**الآليات القانونية:**

- سيادة القانون
- إصلاح قطاع العدالة

**الآليات الإدارية :**

- الإدارة الالكترونية
- الإصلاح الإداري ويتضمن
- إعادة تنظيم الحكومة
- إعادة هيكلة أجهزة الرقابة و تطوير أدوارها
- صياغة برنامج شامل لتطوير نظم و ممارسات أجهزة التنفيذ للسياسات التنموية الجديدة
- ضبط المنظومة القانونية للإدارات
- إصلاح نظم التدريب والتعليم
- تغيير الثقافة التنظيمية

**الآليات الدولية:**

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- تفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته وتتضمن :
- آلية المتابعة على مستوى الإتحاد الإفريقي
- على مستوى كل دولة طرف: تم اقتراح تشكيل ( اللجنة الداخلية لمكافحة الفساد).